كلية التربية

قسم أصول التربية

العنـــــوان

اسم الباحث/ غالب حميد حميد القانص

عنوان الرسالة/ تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية

الدرجة العلمية/ دكتوراه الفلسفة في التربية (أصول تربية)

القسم التابع له/ أصول التربية

اسم الكلية/ التربية

اسم الجامعة/ عين شمس

سنة التخرج/ 1993

سنة المنح/ 2011

كلية التربية

قسم أصول التربية

رسالة دكتوراه

اسم الباحث/ غالب حميد حميد القانص

عنوان الرسالة/ تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية

لجنة الإشراف على الرسالة :

1. **الأستاذ الدكتور/ سعيد إسماعيل علي**

   أستاذ أصول التربية المتفرغ بكلية التربية جامعة عين شمس.

2. **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد إبراهيم**

   أستاذ أصول التربية بكلية التربية جامعة عين شمس.

3. **الأستاذ الدكتور/ يحيى عبد الوهاب الصايدي**

   المدير الأول بإدارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

تاريخ البحث : / /

الدراسات العليا :

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية / /

موافقة مجلس الجامعة / /

شكـــــــر وتقديـــــــر

يتقـدم الباحـث بأسـمى آيـات الشـكر والتقـدير إلـى أسـاتذته الأجـلاء، الأسـتاذ الدكتور/**سعيد إسماعيل علي**. ذلك العالم الجليل والمربي الفاضل، الذي غمرني بفضله، ورقة تعامله، بل من صبره وحلمه أيضاً، ورأيت فيه مثال العالم المتواضع،وإنه لشرف لي أن تتلمذت على يديه فنهلت من علمه الغزير وفكره المستنير. والأستاذ الدكتور/**إبراهيم محمد إبراهيم** المثل والقدوة وصاحب الخلق الرفيع والتواضع الكبير، والعلم الغزير، الذي أعطاني الكثير من وقته وجهده، فقد كان لنصحه السديد ورأيه الرشيد ومعونته الصادقة ورحابة صدره الفضل في إنجاز هذا العمل. والأستاذ الدكتور/ **يحيى عبدالوهاب الصايدي**، على تكرمه بالمشاركة في الإشراف على هذا العمل العلمي، ولما أعطاه لي من وقت وجهد ونصح كان له أكبر الأثر في إتمام هذا العمل، فله مني جزيل الشكر والتقدير، ولا أملك في هذا المقام إلا أن أدعو الله عز وجل لهم أن يمتعهم بتمام الصحة والعافية، ويكونوا دائماً معيناً لا ينضب للعلم والمعرفة فجزاهم الله عني خير الجزاء. فقد كان لهم الفضل بعد الله سبحانه وتعالى فيما وصل وسيصل إليه الباحث من معرفة علمية في مجال أصول التربية.

والشكر موصولا للأستاذين الفاضلين الدكتور/ **سامي محمد نصار** عميد معهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة، الدكتور/**سعيد إبراهيم طعيمة** أستاذ أصول التربية المتفرغ بكلية التربة جامعة عين شمس وذلك لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها.

والشكر لكل أعضاء قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة عين شمس.

كما يسعدني أن أشكر الأستاذ الدكتور/ أحمد الحاج محمد الأستاذ بقسم الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية جامعة صنعاء، على ما قدمه لي من مساندة معنوية وعلمية طوال فترة البحث الميداني في اليمن، والأستاذ الدكتور/ عبد الله الغيثي عميد كلية التربية جامعة صنعاء المشرف على البحث أثناء التطبيق الميداني في اليمن.

كماأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأفراد أسرتي الأعزاء والدتي وإخواني وأخص بالذكر المهندس حسين حميد القانص، وزوجتي وأبنائي خلود، عبدالمجيد، محمد، على دعمهم لي أثناء إعداد الدراسة وصبرهم عليّ، ولما بذلوه من جهد في سبيل تعليمي

ومعانات فراقي لهم، ولا يفوتني أن أترحم على روح أبي الزكية الطاهرة، سائلاً الله عزوجل أن يحتسب أجر هذه الدراسة المتواضعة في ميزان حسناته إنه سميع مجيب، ولكل من كان له فضل عليّا بعد الله سبحانه وتعالى.

ولا أنسى تقديم الشكر إلى بلدي الحبيب اليمن سائلاً المولى أن يعم فيه الأمن والأمان وأن يظل واحداً موحداً رغم أنف أعدائه ومن يحيكون له الشراك والمؤامرات، ولجمهورية مصر الحبيبة الأمن والأمان، فقد استضافتنا بصدر رحب واستقينا من علمائها قبل ماء نيلها الكثير من العلم والمعرفة.

هؤلاء من ذكرتهم، أما من نسيتهم – عن غير قصد – فهم أولى الناس بالشكر والتقدير، ولئن عجزت عن شكر الجميع، فعند الله خير الجزاء.

وبعد فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير فمني، فالكمال لله وحده، والتقصير من سمات البشر، وحسبي أني حاولت واجتهدت، فإن أخطأت فلي أجر، وإن أصبت فلي أجران.

والله من وراء القصد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

محتويات الدراسة

أولاً: قائمة الموضوعات:

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	(1 41)
أولاً: مقدمة الدراسة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	4
ثالثاً: أهداف الدراسة	11
رابعاً: دراسات سابقة	11
المحور الأول: دراسات اهتمت بالتعليم الجامعي الأهلي في اليمن	11
المحور الثاني: دراسات اهتمت بالتعليم الجامعي الأهلي العربي	23
المحور الثالث: دراسات أجنبية	31
خامساً: أهمية الدراسة	38
سادساً: حدود الدراسة	39
سابعاً: منهج الدراسة	39
ثامناً: مصطلحات الدراسة	40
تاسعاً: خطوات الدراسة	41
الفصل الثاني: الجامعات الأهلية في اليمن (نشأتها – تطورها)	(42 83)
أولاً: نشأة التعليم الأهلي في اليمن	45
ثانياً: العوامل والقوى التي أدت إلى نشأة الجامعات الأهلية في اليمن	48
ثالثاً: نشأة الجامعات الأهلية في اليمن	56
رابعاً: التطور الكمي لأعداد الجامعات الأهلية في اليمن	75
مقارنة أعداد طلاب الجامعات الحكومية بالجامعات الأهلية	76
تطور أعداد الكليات بالجامعات الأهلية	79
تطور أعداد الطلاب بالجامعات الأهلية	80
تطور أعداد الطلاب الخريجين بالجامعات الأهلية	81
خلاصة	83
الفصل الثالث: الجامعات الأهلية في اليمن (واقعها- مشكلاتها)	(84 127)
أولاً: واقع الجامعات الأهلية في اليمن	86
1. أهداف الجامعات الأهلية	87
2. التشريعات المنظمة للجامعات الأهلية	94
3. إدارة الجامعات الأهلية	102
4. سياسات القبول ونظام الدراسة في الجامعات الأهلية	105
5. أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية	110
6. تمويل الجامعات الأهلية	113
ثانياً: البنى التحتية للجامعات الأهلية	115
ثالثاً: العلاقة بين الجهات المعنية والجامعات الأهلية	117
رابعاً: مشكلات الجامعات الأهلية	121
خلاصة	126
الفصل الرابع: دراسة ميدانية للجامعات الأهلية اليمنية	(128 165)
أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية	130

1. أهداف الدراسة الميدانية	130
2. أدوات الدراسة الميدانية	130
3. إجراءات التطبيق الميداني	137
4. الصعوبات التي واجهت الباحث	139
5. المعالجة الإحصائية	140
ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	141
- المحور الأول: أهداف الجامعات الأهلية	141
- المحور الثاني: نظام القبول والدراسة بالجامعات الأهلية	146
- المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس	149
- المحور الرابع: المقومات الإدارية والمادية والمالية والتنظيمية بالجامعات الأهلية	154
- المحور الخامس: الخدمات التي تقدمها الجامعات الأهلية	160
خلاصة	164
الفصل الخامس: الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة في التعليم الجامعي الأهلي	(166 209)
أهم اتجاهات التعليم الجامعي الأهلي:	168
أولاً: اتجاهات التعليم الجامعي الأهلي في أمريكا:	169
1. الإدارة الجامعية	172
2. سياسة القبول	173
3. التخصصات الأكاديمية	175
4. أعضاء هيئة التدريس	176
5. التمويل	177
النموذج الأول: جامعة ييل (Yale University)	179
النموذج الثاني: جامعة برينستون(Princeton University)	181
ثانياً: اتجاهات التعليم الجامعي الأهلي في آسيا:	183
1. الإدارة الجامعية	185
2. سياسة القبول	186
3. التخصصات الأكاديمية	188
4. أعضاء هيئة التدريس	190
5. التمويل	190
النموذج الأول: جامعة الملتيميديا (MMU)	191
النموذج الثاني: جامعة ماليزيا للعلوم والتكنولوجيا (MUST)	194
ثالثاً: اتجاهات التعليم الجامعي الأهلي في البلاد العربية:	195
1. الإدارة الجامعية	196
2. سياسة القبول	199
3. التخصصات الأكاديمية	200
4. أعضاء هيئة التدريس	201
5. التمويل	202
النموذج الأول: جامعة عمّان الأهلية	203
النموذج الثاني: جامعة 6أكتوبر	206
خلاصة	209

الفصل السادس: تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية اليمنية	(237 210)
أولاً: مبررات التصور	211
ثانياً: منطلقات بناء التصور	213
ثالثاً: أهداف التصور	216
رابعاً: مكونات التصور	217
1. في مجال التشريعات	217
2. في مجال الأهداف	217
3. في مجال سياسة القبول ونظم الدراسة	218
4. في مجال أعضاء هيئة التدريس	220
5. في مجال المقومات الإدارية والمادية والمالية والتنظيمية	221
6. في مجال الخدمات التي تقدمها	223
خامساً: آليات مقترحة لتنفيذ التصور	224
سادساً: متطلبات تحقيق التصور	231
سابعاً: معوقات قد تواجه تطبيق التصور	232
دراسات وأبحاث مقترحة	233
خاتمة الدراسة	234
مراجع الدراسة	(256 238)
ملاحق الدراسة	(318 257)
1. استمارتا البحث في صورتيهما الأولية	258
2. أسماء السادة المحكمين لاستمارتي البحث	273
3. استمارتا البحث في صورتيهما النهائية	274
4. المقابلات المفتوحة	283
الفئة الأولى: قيادات تعليمية	283
الفئة الثانية: أعضاء مجلس الشورى	290
الفئة الثالثة: أعضاء مجلس النواب	301
الفئة الرابعة: قيادات أحزاب	304
5. خطابات تسهيل مهمة الباحث	315
ملخص الدراسة	
ملخص الدراسة باللغة العربية	2 1
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	2 1

ثانياً: قائمة الجداول:

الرقم	الجـدول	رقم الصفحة
1	الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية وفقاً لتأريخ الإنشاء وأمكن تواجدها (2010 93)	5
2	بعض التخصصات الإنسانية المكررة في الجامعات الحكومية والأهلية (2009 2004)	8
3	أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية والأهلية خلال الفترة (2009/2002)	77
4	تطور أعداد الكليات في الجامعات الأهلية خلال الفترة (2002 2009)	79
5	تطور أعداد الطلاب في الجامعات الأهلية حسب الأعوام الدراسية خلال الفترة (2002 2009)	80
6	أعداد الطلاب المتخرجين من الجامعات الأهلية الفترة (2002 2009)	82
7	أعضاء هيئة التدريس اليمنيون وغير اليمنيين في الجامعات الأهلية	111
8	محاور الاستمارة وعدد عبارات كل محور في الصورة الأولية	132
9	محاور الاستمارة وعدد عبارات كل محور في الصورة النهائية	134
10	مجتمع عينة الدراسة وتوزيعهم على الجامعات الثلاث	135
11	توزيع الاستمارات على العدد الأصلي والفاقد منها	138
12	استجابات أفراد العينة من الأطر والطلبة على محور أهداف الجامعات	141
13	استجابات أفراد العينة من الأطر والطلبة على محور نظام القبول والدراسة	146
14	استجابات عينة الأطر الجامعية والطلبة على محور أعضاء هيئة التدريس	149
15	استجابات أفراد عينة الدراسة من الأطر والطلبة على محور المقومات الإدارية والمادية والمالية والتنظيمية	154
16	استجابات أفراد العينة من الأطر والطلبة على محور الخدمات التي تقدمها الجامعات	160

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمـة الدراسة:

يشهد العالم تغيراً علمياً وتقنياً في شتى مجالات الحياة، وخصوصاً في مجال إنتاج المعرفة، إذ غدت المعرفة والمعلومات تتدفق من كل حدب وصوب بتطبيقات واستخدامات شملت مختلف شؤون الحياة المعاصرة، وما استلزم ذلك من ظهور علماء، ومفكرين، وذوي كفايات علمية، ومهنية، وقدرات إبداعية، وابتكارية في مختلف التخصصات، ينتجون المعرفة والمعلومات، ويوظفونها ليس لإنتاج معرفة جديدة فحسب، وإنما أيضاً لتوسيع نطاق استخدامها في مختلف أنشطة المجتمعات، ومن هنا كان على التعليم أن يعيد النظر في نظمه وتنظيم أهدافه، وبرامجه، وأساليبه ووسائله لمواجهة هذه التغيرات بل والتأثير فيها، وعليه أن يراجع جودة ما يقدمه حتى يؤدي إلى إعداد خريجين على درجة عالية من الكفاءة تمكنهم من استيعاب تكنولوجيا العصر، شديدة التعقيد، وسريعة التغير[1].

وتعد الجامعات أهم مراكز إنتاج المعرفة وتبادلها ونشرها وتطبيقها، فهي مصدر التنوير الفكري، إلى جانب دورها في تكوين قيادات مجتمعية في مجالات مختلفة تقود عملية النهوض الحضاري، وتؤسس للتنمية. لذا يجب ألا تخضع جودة التعليم الجامعي إلى نمط إداري يهتم بجانب واحد فقط، بل إلى فلسفة ونهج فكري شامل ومتكامل يأخذ العملية التعليمية ككل، وبنظرة شاملة تتعلق بالطالب، والأستاذ، والمنهج، والإدارة[2].

والتعليم الجامعي الأهلي (الخاص)[*] لم يعد ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، إذ يرجع في بعض الدول إلى عدة قرون، فقد اكتسب أهمية بارزة في الآونة الأخيرة كاستراتيجية للتنمية التربوية تهدف أساساً إلى التعويض عن الركود في الميزانيات العامة

---

[1] سعيد إسماعيل علي: **نحو إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (233)، القاهرة، 2007، ص37.

[2] نبيل فضل: "معايير الجودة وتحدياتها في التعليم المصري- دراسة حالة"، **المؤتمر التربوي الخامس بكلية التربية-جامعة البحرين- جودة التعليم الجامعي**، المجلد الثاني، البحرين، 2005، ص 707.

[*] تتبنى الدراسة التسمية التي أوردها القانون رقم (13) لسنة 2005 الخاص بالجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية باليمن. وهذه التسمية ربما أطلقت كتقليد لما اتبع في التعليم العام من تسمية المدارس التي أنشاها القطاع الخاص "بالمدارس الأهلية"، وربما أطلقت هذه التسمية لإبعاد صفة الربح، وهي تسمية اختلفت عن المتعارف عليه أو شائع الاستخدام في دول العالم تقريباً التي تطلق عليه التعليم الخاص نسبة إلى خصخصة التعليم أي جعله استثمارياً، فالجامعات الأهلية كما تسمى في اليمن تبدو غير دقيقة وفق المؤشر السابق حيث المتعارف عليه هو التعليم الخاص أو الجامعات الخاصة، فهناك جامعات يمكن أن نطلق عليها أهلية كجامعة الإيمان في صنعاء التي لا تتقاضى رسوماً من الطلاب بل تقدم خدمات لهم، أما الجامعات الأخرى فهي تتقاضى رسوماً من الطلاب، ويمكن تسميتها بالخاصة (أحمد علي الحاج، مرجع سابق، ص 14).

للتعليم، من جهة، ومواجهة الطلب المتزايد على التعليم من جهة أخرى، ومن ثم فقد شهد نمواً ملحوظاً في العديد من بلدان العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث أصبح التعليم الجامعي الأهلي يمثل أكثر من نصف مؤسسات التعليم العالي، ففي الفلبين يشغل أكثر من80%، وفي اليابان 75%، والبرازيل 66%، وهنا يتبين أن الجامعات الأهلية هي النموذج الآخذ في التوسع والانتشار في كثير من دول آسيا، وأمريكا اللاتينية، حيث تتزايد أعداد الطلاب المقبولين بها سنوياً[1].

وإذا كان التعليم في البلدان الإسلامية عامة قد بدأ أهلياً في الأساس[2]، فإن التعليم الأهلي (الخاص) على المستوى العربي ظهرت تباشيره في وقت مبكر، ففي لبنان على سبيل المثال بدأ عام 1864، ثم انتشر بعد ذلك في أغلب الدول العربية الأخرى مثل المغرب عام 1984، والإمارات عام 1988، والأردن عام 1989، ومصر عام 1992، وسلطنة عمان عام 1996[3].

أما عن بداية التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) في الغرب عموماً وفي أوربا على وجه التحديد فتعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي، عندما ظهرت أولى أشكاله كتوجه يتحمل تكاليفه الطلبة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإنها أنشئت كجامعات أهلية، مثل جامعات هارفارد، وغيرها، وهي جامعات اكتسبت سمعة علمية طيبة، وكان لظهور الكثير من الجامعات الحكومية مثل جامعات أوسونسون، وغيرها، أبلغ الأثر في إيجاد نوع من التنافس مع هذه الجامعات التي بدورها ساهمت في تطور التعليم العالي الأمريكي[4].

وبالنسبة لليمن فقد مر التعليم الجامعي بمرحلتين: مرحلة ما قبل قيام الوحدة عام 1990، وتمثل في جامعتي صنعاء وعدن، ثم مرحلة ما بعد الوحدة والتي بدأ فيها بالتوسع

---

(1) Mariono . N. and Andrado .M: "The privatization Argentina", **Journal of Educational Policy**, vol. 10, No.6, 2001, P.87.

(2) أميرة بخشن: أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على أولياء الأمور في اختيار المدارس الخاصة لأبنائهم، **مجلة دراسات تربوية**، المجلد (10)، الجزء (75)، القاهرة، 1995، ص121.

(3) انظر في ذلك:

- الجريدة الرسمية: **قانون رقم (101) لسنة 1992 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة**، العدد 31 (تابع)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 30 يوليو 1992.
- AL. Lamki, Salma. M: "Higher Education in the Sultanate of Oman: The Challenge of Access, Equity and Privatization", **Journal of Higher Education Policy and Management**, vol.24, No.1, 2002, PP.78-79.

(4) Geiger . R.L: "**The Dynamics Private Higher Education in United States**", New York, Oxford, 1998, P.13.

نظراً للإقبال الشديد عليه فأنشئت خمس جامعات حكومية حتى عام 1996[*]، وفي عام 2008 صدر قرار بإنشاء خمس جامعات أخرى[1]، بسبب النمو السكاني المرتفع الذي بلغ آنذاك 3.7%[2]، لذا بدأ التعليم الجامعي الأهلي –تحديداً– بالظهور إلى جانب الحكومي؛ حيث نشأت بين عامي 1993 و 1996 ثماني جامعات في ظل غياب قانون ينظمها[*]، وقد أوجد هذا النمو المتسارع انقساماً بين مؤيدين ومعارضين لإنشاء هذه الجامعات نتيجة لغياب القواعد والمعايير الموضوعية لافتتاحها، فقد تضاعفت أعداد هذه الجامعات مع قلة مواردها المادية، والبشرية المحدودة في كثير من الأحيان، حتى إن معظم هذه الجامعات، اعتمدت في كوادرها التدريسية والفنية على الجامعات الحكومية، وبخاصة جامعتي صنعاء وعدن[3]، وهذا كله يقود إلى مشكلة الدراسة كما سيأتي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تشير أدبيات الفكر التربوي في اليمن إلى أن هناك عدة أسباب، ودوافع أدت إلى إنشاء الجامعات اليمنية الأهلية بعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990 أهمها[4]:

1. تصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.
2. عجز موارد الدولة عن إضافة مخصصات جديدة إلى التعليم الجامعي.
3. هيمنة آليات السوق على الاقتصاد اليمني.
4. تدني نوعية التعليم بالجامعات الحكومية وانخفاض كفاءتها.
5. بروز قوى سياسية واجتماعية ترغب أن يكون لها حضورها الفاعل.
6. اتجاه الفتيات إلى بعض الجامعات التي توفر تعليماً غير مختلط في كلياتها بعكس الجامعات الحكومية.

---

[*] الجامعات هي: تعز سنة 1993، إب سنة 1996، الحديدة سنة 1996، ذمار سنة 1996، حضرموت سنة 1993 وبدأت عام 1996، ثم صدر قرار بإنشاء جامعة عمران عام 2005، وبدأت عام 2007.

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية: **قرار جمهوري رقم (119) لسنة 2008**، قضى بإنشاء خمس جامعات حكومية هي: لحج، أبين، الضالع، حجة، البيضاء، وفي عام 2010 صدر قرار بإنشاء جامعتي وادي حضرموت، وصعده وهي كلها قيد الإنشاء عدا البيضاء التي بدأ العمل فيها.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، **النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت، ديسمبر 1994، التقرير النهائي مارس 1996**، ص 23.

[*] ظلت معظم هذه الجامعات تمارس نشاطها قرابة 12 سنة قبل صدور القانون رقم (13) لسنة 2005، ولائحته التنفيذية عام 2007.

[3] أحمد علي الحاج: "التعليم الجامعي الأهلي في اليمن"، **مؤتمر التعليم العالي الأهلي**، المجلد الأول، جامعة الملكة أروى، صنعاء، 2000، ص ص (24-26).

[4] المرجع السابق، ص ص (24-26).

ففي غضون ثلاث سنوات منذ عام 1993 حتى عام 1996 انتشرت الجامعات الأهلية (الخاصة) في اليمن بصورة سريعة، حيث بلغ عددها ثماني جامعات كما سبقت الإشارة، واستمرت أعدادها في التزايد إلى أن وصلت عام 2010 (27) جامعة، منها (20) جامعة عاملة، و(7) جامعات قيد التأسيس، تتركز أغلبها في العاصمة صنعاء، إذ يوجد فيها تسعة عشر جامعة، وتتوزع الباقية في عواصم بعض المحافظات، يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية وفقاً لتأريخ الإنشاء وأماكن تواجدها (93-2010)[*]

م	اسم الجامعة	تأريخ الإنشاء	مكان تواجدها
1	الإيمان	1993/2/17	صنعاء
2	الوطنية	1994/1/12	تعز
3	العلوم والتكنولوجيا[*]	1994/1/12	صنعاء
4	الأحقاف	1994/2/8	حضرموت
5	سبأ[**]	1994/8/11	صنعاء

[*] تم تركيب الجدول بمعرفة الباحث من المصادر التالية:

- ناصر العولقي وآخرون: **دراسة عن الجامعات والكليات الجامعية الأهلية**، المجلس الأعلى للجامعات، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية، 1998، ص 4.
- أدلة الجامعات المذكورة.
- رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله – أنواعه المختلفة**، الإصدار (6) أغسطس 2008، ص 82.
- سيلان جبران العبيدي: "الجامعات الخاصة والأهلية في الجمهورية اليمنية التحديات والرهانات"، **المؤتمر الثاني للتعليم العالي "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل**، 12-13 مارس 2008، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، 2008، ص ص (3، 4).
- سيلان جبران العبيدي: "الجامعات الخاصة والأهلية في اليمن"، **المؤتمر الرابع للتعليم العالي "تحديات التعليم العالي: حلول إبتكارية"**،11-12 ديسمبر 2010، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحديدة، ص ص (2، 5).

[*] كانت الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا النواة الأولى لإنشاء الجامعة، والتي نشأت بموجب الترخيص رقم (2220) في 1992/12/22، ثم بعد افتتاح ثلاث كليات إلى جانبها تم إنشاء الجامعة في التأريخ المبين أعلاه بموجب الترخيص رقم (94/2) من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[**] بدأت الجامعة مزاولة نشاطها في العام الجامعي 1996/1995.

تابع جدول رقم (1)

م	اسم الجامعة	تأريخ الإنشاء	مكان تواجدها
6	اليمنية(*)	1995/10/9	صنعاء
7	العلوم التطبيقية	1995/10/9	صنعاء
8	الملكة أروى	1996/1/6	صنعاء
9	دار العلوم الشرعية والقانونية(**)	2003	الحديدة
10	الأندلس للعلوم والتقنية	2003/3/27	صنعاء
11	المستقبل	2004	=
12	العلوم الحديثة	2004	=
13	العربية للعلوم والتقنية	2007/1/5	=
14	أزال للعلوم والتكنولوجيا	2007/12/10	=
15	أزال اليمن السعيد للتنمية البشرية	2008/3/22	=
16	اليمن	2008/9/24	=
17	اليمنية الأردنية	2008/9/20	=
18	الحكمة	2008/6/27	ذمار
19	دار السلام	2008/9/10	صنعاء
20	ابن خلدون	2009	عدن
جامعات قيد التأسيس بعد عام 2009			
21	اليمنية السعودية	2009	صنعاء
22	الأمريكية	2009	=
23	الصالح للعلوم التقنية والإدارية	2010	=
24	ابن سيناء	2010	=
25	العالمية	2010	تعز
26	إقرأ	2010	إب

(*) بدأت بكلية العلوم الشرعية والقانونية عام 93م ثم كلية الإدارة والاقتصاد (الوطنية) عام 1994 حيث تم الاتفاق بين الكليتين على إنشاء الجامعة التي نشأت بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات رئيس الوزراء رقم (1368) لعام 1995.

(**) بدأت بكلية العلوم الشرعية ومنحت الترخيص بتأريخ 1993/12/29 ثم تحولت إلى جامعة بموجب القرار الوزاري رقم (115) لسنة 2003.

27	الجزيرة	2010	=

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن معظم هذه الجامعات تتركز في العاصمة صنعاء، وإن كان معظمها قد افتتحت فروعاً في المحافظات الرئيسة الأخرى، مما يفتح باب التساؤل عن السبب وراء هذا التركز في العاصمة، ويعود ذلك لسوء التخطيط للتعليم الجامعي، ففي العاصمة صنعاء يوجد تسعة عشر جامعة، وثمان جامعات فقط في عواصم بعض المحافظات المذكورة آنفاً. والجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أصدرت قراراً[1] بإيقاف منح التراخيص لإنشاء جامعات أهلية جديدة في أمانة العاصمة صنعاء لمدة ثلاث سنوات[*] بغرض تنظيم عملية إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلية، وتوزيعها في مختلف محافظات الجمهورية وعدم تراكمها في العاصمة، وذلك بعد أن بدأ عدد الجامعات والكليات الأهلية بالتكدس فيها، وهو ما لم يتم التقيد به، إذ تم كما يلاحظ من الجدول منح تراخيص لأربع جامعات في نفس العام، وأربع جامعات أخرى في العام التالي للقرار وهي قيد التأسيس، وفيما يلي يمكن أن نبرز أهم مظاهر مشكلة الدراسة:

- نتيجة لتركز طلاب الجامعات الأهلية في التخصصات النظرية؛ والذي شكل إجمالي الملتحقين بها حوالي (58%)[2] مما أدى إلى غلبة مخرجات هذه التخصصات على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية، الأمر الذي أدي إلى زيادة في البطالة[3] وإهدار رأس المال البشري، حيث بلغت نسبتها بين خريجي الجامعات (7.7%)، دون النظر إلى حاجات المجتمع لمثل هذه التخصصات ومواءمتها لسوق العمل، في المقابل فإن الزيادة السنوية بأعداد المسجلين لطلب الوظيفة، لا يرافقها زيادة في عدد الوظائف المقدمة بل تظل في مستواها السابق والمحدد بـ (13) ألف وظيفة سنوياً

---

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **قرار وزاري رقم (48) لسنة 2008**، بشأن وقف إصدار تراخيص جديدة لتأسيس جامعات وكليات أهلية، 2008/1/21.

[*] ونص القرار أيضاً على أن يمنع السماح بالبدء بمزاولة النشاط التعليمي في مباني مستأجرة وفقاً للقانون لجميع مشاريع الجامعات والكليات الأهلية والمعاهد العليا التي تقدم مؤسسوها للوزارة بطلب تأسيسها بعد صدور القانون ولم يستكملوا إجراءات التأسيس وأخذ الشكل القانوني وهو ما لم يتم التقيد به، كذلك نص القرار على أن يتم إيقاف النظر أو البت في طلبات أو فتح الفروع لجميع الجامعات الأهلية في محافظات الجمهورية أو في الخارج حتى يتم الإنتهاء من حصولها على الترخيص النهائي في المركز الرئيس، وهذا لم يتم التقيد به أيضاً.

[2] سيلان جبران العبيدي: "الجامعات الخاصة والأهلية في اليمن"، **المؤتمر الرابع للتعليم العالي "تحديات التعليم العالي: حلول ابتكارية"**، مرجع سابق، ص 8.

[3] مؤشرات التعليم، **الإصدار (7) أغسطس 2009**، مرجع سابق، ص 64.

حسب الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010م لتكون نسبة من تم توظيفهم إلى عدد المتقدمين (8%) مقارنةً بـ (21.7%) قبل أربعة أعوام[1].

- تعمل الجامعات الأهلية على قبول الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات الحكومية دون العمل بالشروط والضوابط التي يتم تطبيقها في الجامعات الحكومية[2].
- تفتقر الجامعات الأهلية إلى أبسط المكونات الأساسية، على الرغم من أن بعضها فتح تخصصات هامة تتطلب إمكانيات كبيرة كالطب البشري، وطب الأسنان.
- تكرار التخصصات في الجامعات الأهلية كما في الجامعات الحكومية، فعلى سبيل المثال نلاحظ قيام الجامعات الأهلية بفتح برامج دراسية في تخصصات إنسانية هي في الأساس متوافرة في الجامعات الحكومية، حيث بلغ عدد أقسام الدراسات الإنسانية فيها (124) قسماً بنسبة بلغت (67.4%) من إجمالي الأقسام بالجامعات الأهلية، بينما نجد (60) قسماً للدراسات التطبيقية أي بنسبة (32.6%)[3]، والجدول التالي يبين بعض هذه التخصصات المكررة بين الجامعات الحكومية والأهلية:

جدول رقم (2)

بعض التخصصات الإنسانية المكررة في الجامعات الحكومية والأهلية (2004-2009) [*]

التخصص/البيان		2005/2004		2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008	
		التكرار	عدد الطلبة	التكرار	عدد الطلبة	التكرار	عدد الطلبة	التكرار	عدد الطلبة	التكرار	عدد الطلبة
علوم	حكومي	4	11.149	4	10.635	16	11.276	18	11.263	16	9.481

[1] رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: **تقرير يحذر من تفاقم البطالة بين الخريجين في اليمن**، 2010.

[2] مؤشرات التعليم، **الإصدار (3)، أغسطس 2005**، ص 68.

[3] مؤشرات التعليم، الإصدار (6)، مرجع سابق، ص ص (174، 187).

[*] تم تركيب الجدول بمعرفة الباحث من المصادر التالية:

- مؤشرات التعليم، الإصدار (3)، مرجع سابق، ص ص (166، 238)، الإصدار (4)، مرجع سابق، ص ص (158، 220)، الإصدار (5)، مرجع سابق، ص ص (183، 253)، الإصدار (6)، مرجع سابق، ص ص (173، 174)، الإصدار (7)، ص ص (159).
- سيلان جبران العبيدي: "الجامعات الخاصة والأهلية في الجمهورية اليمنية التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص5.
- سيلان جبران العبيدي: "الجامعات الخاصة والأهلية في اليمن"، المؤتمر الرابع للتعليم العالي "تحديات التعليم العالي: حلول ابتكارية"، مرجع سابق، ص 7.